Cour Pénale Internationale
International Criminal Court

أسئلة و أجوبة

الحالة في دارفور، السودان

المدعي العام ضد علي محمد علي عبد الرحمن ("علي كشيب")

تحديث: نيسان/أبريل 2022

بدء المحاكمة في قضية عبد الرحمن، 5 نيسان/أبريل 2022

من هو السيد عبد الرحمن وما هي التهم الموجهة إليه؟

يُدَّعَى أن السيد عبد الرحمن كان قائداً للميليشيا/الجنجويد وقت إصدار المحكمة الجنائية الدولية للأمر بالقبض في حقه. وهو متهم بإحدى وثلاثين تهمة بما فيها: تَعَمُّدُ توجيه الهجمات ضد السكان المدنيين بصفتهم تلك، باعتباره جريمة حرب؛ والقتل العمد الذي يشكل جريمة ضد الإنسانية وجريمة حرب؛ وجريمة الحرب المتمثلة في النهب؛ وجريمة الحرب المتمثلة في تدمير ممتلكات العدو؛ والأفعال اللاإنسانية الأخرى التي تشكل جريمة ضد الإنسانية؛ وجريمة الحرب المتمثلة في الاعتداء على الكرامة الشخصية؛ والاغتصاب باعتباره جريمة ضد الإنسانية وجريمة حرب؛ والنقل القسري الذي يشكل جريمة ضد الإنسانية؛ والاضطهاد الذي يشكل جريمة ضد الإنسانية؛ والتعذيب الذي يشكل جريمة ضد الإنسانية وجريمة حرب؛ وجريمة الحرب المتمثلة في المعاملة القاسية؛ والشروع في القتل العمد الذي يشكل جريمة ضد الإنسانية وجريمة حرب.

ما الذي يمكن توقعه في بداية المحاكمة؟

ستبدأ المحاكمة في قضية عبد الرحمن في 5 نيسان/أبريل 2022 أمام الدائرة الابتدائية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية. وستبدأ المحاكمة بتلاوة التهم الموجهة إلى السيد عبد الرحمن. وستتأكد الدائرة الابتدائية من أن المتهم يفهم طبيعة التهم. وسيسأله القاضي عما إذا كان يقر بالذنب أو يدفع بأنه غير مذنب في التهم الموجهة إليه. وستستمع الدائرة أولاً إلى مرافعة افتتاحية لهيئة الادعاء، تليها إفادة غير مشفوعة بيمين يدلي بها المتهم وملاحظة قصيرة يقدمها الممثلون القانونيون للمجني عليهم. وتُمنح هيئة الادعاء ست ساعات لتقديم مرافعتها الافتتاحية؛ وتعقبها إفادة أول شاهد إثبات، وهو خبير من المقرر أن يبدأ إفادته في 6 نيسان/أبريل 2022.

ويتعين على هيئة الادعاء أن تثبت إدانة المتهم، ولا تدين الدائرة الابتدائية أحدا إلا إذا ثبتت إدانته بما لا يترك مجالا لأي شك معقول فيها. وفي نهاية جلسات المحاكمة، سيصدر القضاة حكمهم في غضون فترة زمنية معقولة. وسيتلى الحكم علنا ويُبرِئ المتهمَ أو يدينه. فإذا أدين المتهم حكم عليه بعقوبة. ويجوز لهيئة الادعاء وللدفاع استئناف الحكم و/أو قرار العقوبة أمام دائرة الاستئناف بالمحكمة الجنائية الدولية.

كم ستستغرق المحاكمة؟

ليس من الممكن بعدُ تحديد المدة التي ستستغرقها المحاكمة بدقة. فهذا يتوقف على مدى تعقيد القضية والتحديات التي قد تنشأ. ويضمن القضاة احترام حقوق جميع الأطراف والمشاركين. لكن القضاة ملتزمون بالإسراع في المحاكمة قدر الإمكان.

ما هي الحقوق المخولة للمتهم أثناء المحاكمة؟

يُفترَض أن السيد عبد الرحمن بريء وتحق له عدة حقوق أثناء المحاكمة منها على سبيل المثال لا الحصر:

- أن يستعين في دفاعه بمحام من اختياره، وأن يقدم أدلته وشهوده، ويستخدم لغة يفهمها تماما ويتحدثها؛

- أن يتم إبلاغه بالتفصيل بالتهم بلغة يفهمها تماما ويتحدثها؛
- أن يتاح له من الوقت ومن التسهيلات ما يكفيه لإعداد دفاعه وللاتصال بحرية بمحاميه على انفراد؛
- أن يحاكم دون تأخير لا موجب له؛
- ألا يجبر على الشهادة ضد نفسه أو على الاعتراف بالذنب وأن يلتزم الصمت، دون أن يدخل هذا الصمت في الاعتبار لدى تقرير الإدانة أو البراءة؛
- أن يكشف المدعي العام للدفاع عن الأدلة التي في حوزته أو تحت سيطرته والتي يعتقد أنها تظهر أو تميل إلى إظهار براءة المتهم أو تخفف من ذنبه أو التي قد تؤثر على مصداقية أدلة الإثبات.

إذا أدين عبد الرحمن بعد المحاكمة، ما هي العقوبات التي يجوز للمحكمة أن تفرضها؟

لا تحكم المحكمة الجنائية الدولية بعقوبة الإعدام في حالة الإدانة. ويجوز للقضاة أن يفرضوا عقوبة السجن التي يمكن أن تقترن بدفع غرامة أو بمصادرة العائدات والممتلكات والأصول المتأتية بصورة مباشرة أو غير مباشرة من الجريمة المرتكبة. وأقصى ما يمكن أن تحكم به هو السجن لمدة 30 سنة. غير أنه، في الحالات القصوى، من قبيل الظروف المحددة لإدانة المتهم، يجوز للمحكمة أن تفرض عقوبة السجن مدى الحياة. وبالنسبة إلى الأشخاص المدانين في جرائم تندرج في اختصاص المحكمة، فإنهم لا يقضون عقوبتهم في مركز الاحتجاز التابع للمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، لأنه ليس مرفقاً مُعَدًّا للسجن الطويل الأجل. وبالتالي فإن المدانين ينقلون إلى سجن في دولة تعيّنها المحكمة من قائمة من الدول التي أبدت رغبتها في السماح للمدانين بقضاء عقوبتهم لديها.

هل يشارك المجني عليهم في هذه المحاكمة وكيف يشاركون؟

في هذه المرحلة يشارك 142 مجنيا عليه في هذه المحاكمة، ويمثلهم محاموهم، ناتالي فون ويستنغهاوزن، وناصر محمد أمين عبد الله وأناند شاه. وسيواصل قلم المحكمة جمع استمارات المجني عليهم الراغبين في المشاركة، وسيقرر القضاة بعد ذلك ما إذا كان المجني عليهم الإضافيون سيشاركون في المحاكمة. ويمكن للمجني عليهم المشاركين ممارسة الحقوق التالية أثناء المحاكمة، عن طريق ممثليهم القانونيين:

- الاطلاع على ملف القضية، بما في ذلك: قرارات الدائرة، ومذكرات الأطراف، والمشاركين ومسجل قلم المحكمة، والمحاضر والأدلة التي كشف عنها الأطراف وأبلغوا بها الدائرة؛
- إخطارهم بالوثائق المدلى بها؛
- حضور جميع الجلسات العلنية وغير العلنية في القضية؛
- تقديم مذكرات مكتوبة بشأن مسائل الواقع والقانون والرد على المذكرات؛
- الإدلاء ببيانات افتتاحية؛
- تقديم الأدلة، إذا سمحت بذلك الدائرة؛
- استجواب الشهود.

هل يمكن للمجني عليهم الحصول على جبر لأضرارهم؟

خلال الإجراء، يجوز لقلم المحكمة الجنائية الدولية جمع استمارات المجني عليهم الراغبين في الحصول على جبر لأضرارهم في هذه القضية. لكن مسألة جبر أضرار المجني عليهم ينظر فيها قضاة المحكمة الجنائية الدولية إذا ثبتت إدانة المتهم بعد المحاكمة. وفي نهاية المحاكمة، يجوز للدائرة الابتدائية أن تأمر بإلزام الشخص المدان بتعويض المجني عليهم بسبب الجرائم التي أدين بارتكابها. ويمكن أن يشمل الجبر تعويضا نقديا، أو إعادة الممتلكات، أو رد الاعتبار أو تدابير رمزية من قبيل الاعتذار أو تخليد ذكرى. وقد تحكم المحكمة بجبر الأضرار على أساس فردي أو جماعي، وفقا لما هو أنسب، في رأيها، للمجني عليهم في كل قضية من القضايا. ويجوز للمحكمة أن تطلب إلى الصندوق الاستئماني للمجني عليهم المشاركة في تنفيذ أوامر الجبر، بما في ذلك عندما لا تكون للشخص المدان موارد مالية كافية لهذا الغرض.

ما هي ظروف الاحتجاز في مركز الاحتجاز التابع للمحكمة الجنائية الدولية؟

يقع مركز الاحتجاز التابع للمحكمة الجنائية الدولية داخل مجمع سجون هولندي في شفينينغن - في ضواحي لاهاي بهولندا. ومهمته وضع الأشخاص المحتجزين تحت سلطة المحكمة الجنائية الدولية في مكان آمن ومأمون وإنساني. ويعمل مركز الاحتجاز، فيما يتعلق بمعاملة المحتجزين، وفقا لأعلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان، من قبيل قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا. وتقوم هيئة تفتيش مستقلة بعمليات تفتيش منتظمة ودون سابق إنذار، لمركز الاحتجاز من أجل النظر في ظروف احتجاز المحتجزين ومعاملتهم. ويظل المحتجزون أبرياء حتى تثبت إدانتهم. وإذا أدينوا بجرائم تندرج في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، فإنهم لا يقضون عقوباتهم في مركز الاحتجاز التابع للمحكمة الجنائية الدولية لأنه ليس مرفقا مخصصا لأغراض إدارة نظام السجناء المُدانين؛ بل يتم نقلهم إلى سجن خارج هولندا لقضاء مدة عقوبتهم، رهنا باتفاق بين المحكمة الجنائية الدولية ودولة الإنفاذ.

من هم القضاة الذين ينظرون في هذه القضية؟

تتألف هيئة الدائرة الابتدائية الأولى من القاضية جوانا كورنر، رئيسة هيئة المحكمة، والقاضية رين ألابيني - غانسو والقاضية ألثيا فيوليت أليكسيس وندسور. والقضاة أشخاص يتمتعون بخلق رفيع، وتتوفر فيهم صفات التجرد والنزاهة، ولهم مؤهلات تجعلها دولهم شرطا للتعيين في أرفع المناصب القضائية. ولهم جميعا خبرة واسعة فيما يتعلق بالنشاط القضائي للمحكمة. وتنتخب جمعية الدول الأطراف القضاة على أساس كفاءاتهم الثابتة في مجال القانون الجنائي والإجراءات الجنائية وفي مجالات القانون الدولي ذات الصلة من قبيل القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.